الأمم المتحدة

A/AC.109/2025/11

الجمعية العامة

Distr.: General
18 March 2025
Arabic
Original: French

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

كاليدونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم 3

أولا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية 5

ثانيا – الميزانية 8

ثالثا – الأحوال الاقتصادية 9

ألف – لمحة عامة 9

باء – الموارد المعدنية 12

جيم – إنشاء المباني والتشييد والصناعة 13

دال – الزراعة وصيد الأسماك 13

هاء – النقل والاتصالات 13

واو – السياحة 14

رابعا – الظروف الاجتماعية 15

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدّة من مصادر عامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المحالة في 6 كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى ورقات العمل السابقة الموجودة في الإنترنت على العنوان التالي: https://www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers.

140425 260325 25-04443 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف – لمحة عامة 15
باء – العمالة 15
جيم – التعليم 16
دال – الصحة 17
خامسا – البيئة 18
سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين 18
سابعا – موقف الدولة القائمة بالإدارة 19
ثامنا – نظر الأمم المتحدة في المسألة 20
ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة 20
باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) 20
جيم – القرار الذي اتخذته الجمعية العامة 20
المرفق
خريطة كاليدونيا الجديدة 21

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: كاليدونيا الجديدة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بالمعنى الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، تُديره فرنسا. والدستور الفرنسي يمنح كاليدونيا الجديدة مركز إقليم ذي طابع خاص ومتمتع بحكم ذاتي مُعزَّز.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: لوي لو فران، المفوض السامي للجمهورية (منذ 6 شباط/فبراير 2023).

الموقع الجغرافي: تقع كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادئ، على بعد نحو 500 1 كيلومتر إلى الشرق من أستراليا و 800 1 كيلومتر إلى الشمال من نيوزيلندا و 000 17 كيلومتر من فرنسا. وهي تتكون من الجزيرة الرئيسية، لا غراند تير، وجزيرة إيل ديبّان، وأرخبيل بيليب وهيون وسربريز، وجزر تشيسترفيلد وشعاب بيلون، وجزر لوايّوتي (ماري، ليفو، تيغا، بوطان – بوبري، أوفِيا)، وجزيرة وَلْبول، وجزر الأسترولاب، وجزر ماثيو وفيرن أو هنتر، إضافة إلى جزر صغيرة بالقرب من الشاطئ. وهي تضم أيضا عدة جزر صغيرة غير مأهولة تقع شمالي جزر لوايّوتي.

المساحة: 575 18 كيلومترا مربعا (مجموع مساحة الإقليم)؛ 750 16 كيلومترا مربعا (غراند تير).

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 543 422 1 كيلومترا مربعا.

السكان: 500 268 نسمة (1 كانون الثاني/يناير 2023).

متوسط العمر المتوقع عند الولادة: 81 سنة؛ (النساء: 85,0 سنة؛ الرجال: 78,0 سنة) (2022)

التوزيع العرقي: يتكون سكان الإقليم من الميلانيزيين، وهم أساسا من الكاناك (41,2 في المائة)، ومن المقيمين المنحدرين من أصل أوروبي، ومعظمهم فرنسيون (24,1 في المائة)، ومن الواليزيين والفوتونيين (8,3 في المائة)، ومن التاهيتيين (2 في المائة)، ومن الإندونيسيين (1,4 في المائة)، ومن الفييتناميين (0,8 في المائة)، ومن الفانواتويين (0,9 في المائة)؛ إلى جانب السكان الذين يصنفهم المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية بأنهم "سكان من أصول أخرى" (21,3 في المائة) (2019).

اللغات: اللغة الرسمية هي الفرنسية. ويتكلم السكان حوالي 27 لغة عامية من لغات الكاناك في مناطق محددة جغرافيا. وينص الاتفاق المتعلق بكاليدونيا الجديدة، الموقع في نوميا في 5 أيار/مايو 1998 (اتفاق نوميا)، على أن لغات الكاناك هي، إلى جانب الفرنسية، لغاتٌ للتعليم والثقافة.

العاصمة: نوميا، تقع في الطرف الجنوبي من غراند تير.

رئيس حكومة الإقليم: ألسيد بونغا (منذ 8 كانون الثاني/يناير 2025).

المجموعات السياسية (في كونغرس الإقليم): "التجمع"؛ و "مجموعة الموالين المشتركة"؛ و "مجموعة كاليدونيا معا"؛ و "مجموعة الاتحاد الكاليدوني – جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني ومجموعة القوميين"؛ و "الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال".

الانتخابات: أُجريت آخر انتخابات وطنية في 30 حزيران/يونيه و 7 تموز/يوليه 2024 (الانتخابات التشريعية) وفي 9 حزيران/يونيه (الانتخابات الأوروبية).

البرلمان: كونغرس كاليدونيا الجديدة.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 101 34 يورو (عام 2023).

معدل البطالة: 11 في المائة (عام 2022).

الاقتصاد: الصناعات الاستخراجية (النيكل بالأخص)، والبناء، والتجارة، والخدمات.

العملة: فرنك الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ (فرنك/فرنكات المحيط الهادئ) (000 1 فرنك = 8,38 يورو، مع العلم بأن سعر الصرف ثابت).

لمحة تاريخية: في عام 1774، اكتشف القبطان البريطاني جيمس كوك جزيرة غراند تير وسماها "كاليدونيا الجديدة". وضمَّت فرنسا الإقليم في 24 أيلول/سبتمبر 1853. وفي عام 1942، قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنشئ فيه إحدى قواعدها العسكرية بالمحيط الهادئ. وكان نحو 000 20 جندي نيوزيلندي يتمركزون في كاليدونيا الجديدة خلال الحرب العالمية الثانية. وفي عام 1946، جعلت فرنسا كاليدونيا الجديدة إقليما من أقاليمها في ما وراء البحار مع منحها حكما ذاتيا محدودا. وشهدت سبعينات القرن العشرين صعود الحركة المؤيدة للاستقلال، التي بلغت ذروتها باندلاع أعمال عنف في ثمانينات القرن العشرين عُرفت باسم "الأحداث". وأفضى توقيع اتفاقات ماتينيون في عام 1988 إلى إنشاء ثلاث مقاطعات من أجل استعادة توازن القوى. وبعد عشر سنوات، أي في عام 1998، نصَّ اتفاق نوميا على تنظيم ثلاثة استفتاءات بشأن حصول الإقليم على السيادة الكاملة، أجريت في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، و 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020، و 12 كانون الأول/ديسمبر 2021. وكان السؤال المطروح في الاستفتاء كالتالي: "هل تريد أن تحصل كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة وتصبح مستقلة ؟".

أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

1 - كاليدونيا الجديدة إقليم ذو طابع خاص ضمن الجمهورية الفرنسية، يخضع لأحكام الباب الثالث عشر من الدستور (الأحكام الانتقالية المتعلقة بكاليدونيا الجديدة). ويتولى وزير شؤون ما وراء البحار مهمة تنسيق وتنفيذ عمل الحكومة الفرنسية مع احترام مركز كاليدونيا الجديدة ونمط تنظيمها. ويمثل الدولةَ القائمة بالإدارة في الإقليم مفوضٌ سام يمارس سلطات الجمهورية في كاليدونيا الجديدة. ووفقا للقانون التنظيمي رقم 99-209 المتعلق بكاليدونيا الجديدة المؤرخ 19 آذار/مارس 1999، تحتفظ الدولة القائمة بالإدارة بصلاحيات في عدة مجالات، منها العلاقات الدبلوماسية، ومراقبة الهجرة وشؤون الأجانب، والعملة، والخزينة العامة، والدفاع، والعدالة، وحفظ النظام العام. وفي مجال الدفاع، يُمارس المفوض السامي وقائد القوات المسلحة لكاليدونيا الجديدة المهام المنصوص عليها في التشريعات السارية. وتوجد في كاليدونيا الجديدة قاعدة جوية وأخرى بحرية وفوج مشاة، بقوام إجمالي يبلغ نحو 450 1 فردا عسكريا. وتعمل القوات المسلحة لكاليدونيا الجديدة في إطار مهام السلطة السيادية للدولة القائمة بالإدارة وتقدم الدعم إلى الحكومة الكاليدونية في ممارسة مسؤولياتها في مجال الدفاع المدني. وتقع على عاتق الدولة القائمة بالإدارة مهمة حفظ النظام العام، وهي مهمة يضطلع بها أفراد الشرطة الوطنية (نحو 550 شرطيا في الأوقات العادية)، إلى جانب قوات الدرك (نحو 855 دركيا، في الأوقات العادية، منهم أربع سرايا متنقلة).

2 - ويخضع الإقليم للنظام القضائي المعمول به في الإقليم القاري للدولة القائمة بالإدارة، مع بعض السمات المميزة، مثل إلزامية اللجوء، أمام المحاكم المدنية، إلى محكّمين عرفيين في حالات المنازعات بين الأشخاص الخاضعين لنظام القانون المدني العرفي. ويقع مقر محكمة الاستئناف في العاصمة نوميا. وتُقدَّم طلبات النقض إلى محكمة النقض الوطنية في باريس.

3 - ويتألف كونغرس كاليدونيا الجديدة من 54 عضوا (28 امرأة و 26 رجلا في تاريخ كتابة هذه الورقة) ويضم جزءا من الأعضاء المنتخبين في كل مجلس من مجالس المقاطعات الثلاث (15 من 22 عضوا منتخبا من مقاطعة الشمال، و 32 من 40 عضوا منتخبا من مقاطعة الجنوب، و 7 أعضاء من 14 عضوا منتخبا من مقاطعة جزر لوايوتي).

4 - وفي كانون الثاني/يناير 2025، كان أعضاء الكونغرس البالغ عددهم 54 عضوا يتوزعون على النحو التالي: (أ) 13 ممثلا منتخبا عن مجموعة الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني ومجموعة القوميين؛ (ب) 12 ممثلا منتخبا عن مجموعة الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال؛ (ج) 11 ممثلا منتخبا عن مجموعة الموالين؛ (د) 6 ممثلين منتخبين عن التجمع؛ (هـ) 6 ممثلين منتخبين عن مجموعة كاليدونيا معا؛ (و) 5 ممثلين منتخبين من خارج المجموعات.

5 - وتنقسم الأحزاب السياسية في كاليدونيا الجديدة أساسا إلى تيار مؤيد لبقاء كاليدونيا الجديدة تحت سيادة الجمهورية الفرنسية وتيار مؤيد للاستقلال، مع وجود تباينات دقيقة ضمن كل من التيارين. ولكل تيار أيضا ائتلافات من الجهات الفاعلة والأحزاب السياسية.

6 - وعملا باتفاق نوميا، أُنشئت مجموعة من المؤسسات ابتغاء تأكيد الاعتراف الكامل بهوية شعب الكاناك وثقافته. وثمة ثمانية مجالس عرفية، يمثل كلٌّ منها منطقةً عرفية. وإضافة إلى ذلك، هناك مجلس شيوخ عرفي تشملُ ولايتُه الإقليمَ بأسره ويُتناوبُ على رئاسته، ويتألف من 16 عضوا (تختارهم المجالس العرفية، بحيث يختار كل مجلس عضوين). ووفقا للمادة 143 من القانون التنظيمي 99-209، يُستشار

مجلس الشيوخ العرفي في كل المسائل المتصلة بهوية الكاناك، ولكنه لا يملك صلاحية تشريعية. وتنص المادة 147 من القانون نفسه على أن لهذا المجلس ميزانية تتيح له القيام بعمله.

7 - وينتخب الكونغرس الحكومةَ وفق نظام التمثيل النسبي وهي تتكون من 11 عضوا. وقد انتُخبت الحكومة الثامنة عشرة لكاليدونيا الجديدة في 7 كانون الثاني/يناير 2025. وتضم الحكومة امرأة واحدة و 10 رجال.

8 - وبدأ ظهور حركة الكاناك المؤيدة للاستقلال في سبعينات القرن العشرين في سياق عملية تصفية الاستعمار التي كانت جارية في أفريقيا وأوقيانوسيا، وكردة فعل على توافد أعداد كبيرة إليها من فرنسا القارية في نهاية ستينات ومطلع سبعينات القرن العشرين. وفي عام 1984، تأسست جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني لجمع شمل الأحزاب المؤيدة للاستقلال، وشكَّلت في العام نفسه حكومة مستقلة مؤقتة. وفي الفترة بين عامي 1984 و 1988، لقي نحو 80 شخصا مصرعهم في مواجهات عنيفة وقعت بين المؤيدين للاستقلال ومناهضيه. وانتهت أعمال العنف بتوقيع اتفاقات ماتينيون في 26 حزيران/يونيه 1988 بين جبهةِ الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وحزبِ التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية المؤيد لبقاء كاليدونيا الجديدة في كنف الجمهورية الفرنسية، والحكومة الفرنسية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن اتفاقات ماتينيون، واتفاق نوميا المبرم عام 1998، في وثائق العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة. ويرد النص الكامل لاتفاق نوميا في مرفق ورقة العمل الصادرة عام 1998 (A/AC.109/2114).

9 - وبموجب أحكام اتفاق نوميا، التزمت فرنسا بنقل صلاحيات معينة، فضلا عن السلطة على مؤسسات عديدة إلى حكومة كاليدونيا الجديدة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1998 و 2018، مع استثناء الصلاحيات المتعلقة بالمسائل السيادية. وقد تمّت جميع عمليات النقل تلك، باستثناء تلك المتعلقة بوكالة التنمية الريفية وتهيئة الأراضي، وبالمسائل الثلاث التالية المنصوص عليها في المادة 27 من القانون رقم 99-209: (أ) القواعد المتعلقة بإدارة المقاطعات والبلديات ومؤسساتهما العمومية، ومراقبة مشروعية الإجراءات التي تتخذها المقاطعات والبلديات ومؤسساتهما العمومية، والنظام المحاسبي والمالي للهيئات العمومية ومؤسساتها العمومية؛ (ب) التعليم العالي؛ (ج) الاتصالات السمعية البصرية. بيد أن الكونغرس، الذي يجوز له أن يطلب إتمام عمليات النقل هذه، لم يطلب حتى الآن نقل الصلاحيات المشار إليها في المادة 27 من القانون رقم 99-209. وأشارت الدولة القائمة بالإدارة إلى أنها، على وجه الخصوص، نقلت الصلاحيات المتعلقة بالوصول إلى الموارد الطبيعية وإدارتها إلى الحكومة والمقاطعات بموجب القانون التنظيمي رقم 99-209: تنظيم وممارسة الحقوق في استكشاف واستغلال وإدارة وحفظ الموارد الطبيعية الأرضية والمنطقة الاقتصادية الخالصة؛ وتنظيم استغلال الهيدروكربونات والنيكل والكروم والكوبالت وعناصر الفلزات الأرضية النادرة.

10 - وينص اتفاق نوميا على إجراء ما بين استفتاء واحد وثلاثة استفتاءات بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة. وتحدد الحكومة الفرنسية تاريخ كل استفتاء (المادة 216 من القانون رقم 99-209). وفي اجتماع لجنة الموقعين على اتفاق نوميا الذي عقد في 27 آذار/مارس 2018، وهو اجتماع دوري يحضره أيضا رؤساء الهيئات، والأحزابُ السياسية والبرلمانيُون، أقرّ الشركاء السياسيون في كاليدونيا، بالاتفاق مع الدولة القائمة بالإدارة، صيغةَ السؤال المطلوب طرحه في الاستفتاء على النحو التالي: "هل تريد أن تحصل كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة وتصبح مستقلة؟".

11 - وفي أعقاب اجتماع لجنة الموقعين المعقود في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وبغية تمكين السكان المعنيين من المشاركة في الاستفتاء بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على كامل سيادتها، اعتمد البرلمان الفرنسي القانون التنظيمي رقم 2018-280 المؤرخ 19 نيسان/أبريل 2018 بشأن تنظيم الاستفتاء، وأصدرت الحكومة الفرنسية في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2018 مراسيم تنفيذ هذا القانون (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر A/AC.109/2024/11).

12 - وجرت ثلاث مشاورات في كاليدونيا الجديدة. فقد جرت المشاورة الأولى في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، والثانية في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020، والثالثة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2021 (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر A/AC.109/2024/11).

13 - وفي كاليدونيا الجديدة عدة هيئات للناخبين هي: هيئة الناخبين العامة، وهيئة الناخبين الخاصة لانتخابات الكونغرس ومجالس المقاطعات، وهيئة الناخبين الخاصة التي دُعيت إلى المشاركة في الاستفتاءات على الاستقلال بموجب اتفاق نوميا. ويتعين على أي شخص يرغب في تسجيل اسمه في قائمة الناخبين الخاصة بالاستفتاء هذه، أن يستوفي شرطاً واحداً على الأقل من الشروط المنصوص عليها في القانون التنظيمي رقم 99-209.

14 - وفي كل سنة، تقوم اللجان الإدارية الخاصة، التي يرأسها قضاة، بتحديث القوائم الانتخابية الخاصة للناخبين الذين يحق لهم المشاركة في انتخاب أعضاء الكونغرس وأعضاء المجالس. وتضمُّ كل لجنة من هذه اللجان أيضا مندوبا عن الإدارة يعينه المفوض السامي للجمهورية، ومندوبا عن رئيس البلدية، وممثلَيْن عن ناخبي البلدية (واحد من دعاة الاستقلال وواحد من مناهضي الاستقلال).

15 - وتجري تعبئة فريق من خبراء الأمم المتحدة سنويا منذ عام 2016 لحضور جلسات اللجان الإدارية باعتبارهم شخصيات مستقلة مؤهلة. ودأب فريق الخبراء على تقديم تقارير عند انتهاء كل استعراض من تلك الاستعراضات السنوية. وبالإضافة إلى ذلك، أوفدت الأمانة العامة للأمم المتحدة فريقا من الخبراء وكلفته برصد سير الاستفتاءات الثلاثة.

16 - وفي عام 2023، أجريت عمليتا مراجعة بناء على طلب من بعض الأحزاب السياسية: إحداهما بشأن حصيلة اتفاق نوميا، والأخرى بشأن إنهاء الاستعمار. وتمت مراجعة ستة مجالات للدراسة هي: حرية اختيار الوضع المؤسسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتحكم الشعب في موارده الطبيعية وحفظها؛ وعدم استخدام القوة؛ والتعاون الدولي؛ وتدفقات الهجرة؛ والمعايير الأخرى المعتمدة ردا على خطط العمل الرامية إلى القضاء على الاستعمار.

17 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، نظمت الحكومة الفرنسية، تحت رعاية وزير الداخلية وأقاليم ما وراء البحار، مناقشات مع ممثلي المجموعات السياسية المنتخبة لعضوية كونغرس كاليدونيا الجديدة، اعتبارا من أيلول/سبتمبر 2023، على أساس مشروع اتفاق يهدف إلى الحلول محل اتفاق نوميا. وقد أتاحت هذه المناقشات التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض أحكام هذه الوثيقة، ولكنها تعثرت في عدة نقاط رئيسية، ولا سيما فيما يتعلق بتعريف هيئة الناخبين لانتخابات المقاطعات، وتعريف المواطنة الكاليدونية الجديدة، وترتيبات تقرير المصير.

18 - وامتثالاً لآراء مجلس الدولة المتخذة في الجمعية العامة في 7 كانون الأول/ديسمبر 2023 و 25 كانون الثاني/يناير 2024، أرجأ قانون أساسي مؤرخ 15 نيسان/أبريل 2024 انتخابات المقاطعات،

التي كان من المقرر إجراؤها مبدئيًا في 12 أيار/مايو 2024، إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2024 على أبعد تقدير.

19 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، جرى إعداد مشروع قانون دستوري، على هذا الأساس، يتعلق بفتح الهيئة الانتخابية في المقاطعات، ولا سيما أمام سكان كاليدونيا الجديدة الأصليين والأشخاص المقيمين في كاليدونيا الجديدة لمدة 10 سنوات على الأقل. وقد أسفر هذا الإصلاح الدستوري عن توترات شديدة للغاية في صفوف سكان الكاناك المؤيدين للاستقلال. واندلعت حركة احتجاجية في كاليدونيا الجديدة في 13 أيار/مايو 2024، وهو اليوم الذي اعتُمد فيه المشروع من جانب البرلمان. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، شارك في هذه الحركة ما بين 000 5 و 000 10 متظاهر، وقد أقيمت حواجز وأغلقت الطرق العامة ومنع الوصول إلى مطار تونتوتا الدولي، مما تسبب في إغلاقه. وفي 14 أيار/مايو 2024، أعلنت الحكومة الفرنسية حالة الطوارئ، ففرضت حظر التجول واعتمدت مختلف إجراءات الشرطة الإدارية. ونُشرت تعزيزات لقوى الأمن الداخلي بهدف استعادة النظام والأمن.

20 - ووفقا أيضا للدولة القائمة بالإدارة، أدت أعمال الشغب هذه، التي استمرت عدة أشهر، إلى أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية واسعة النطاق: تسببت أعمال الشغب في مقتل 13 شخصا بشكل مباشر، وخلفت خسائر اقتصادية تقدر بنحو 2 بليون يورو. وواجهت حوالي 000 2 شركة صعوبات خطيرة، منها أكثر من 700 شركة لحقت به أضرار أو تعرضت للتهديم. ودفعت أنظمة البطالة المختلفة تعويضات إلى ما يقرب من 40 في المائة من الموظفين في القطاع الخاص.

21 - وبما أن شروط تنظيم انتخابات المقاطعات لم تتوافر في هذا السياق من الأزمة، وبغية إتاحة استئناف الحوار بين الشركاء السياسيين في اتفاق نوميا بشأن مستقبل المؤسسات في الإقليم، فقد أرجأ قانون أساسي جديد صدر في 15 تشرين الثاني/يناير 2024 هذه الانتخابات إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 على أبعد تقدير.

ثانيا - الميزانية

22 - كاليدونيا الجديدة هي في الأساس إقليم يُعاد فيه توزيع الأموال. فهي تجبي الضرائب لفائدة الجماعات المحلية والهيئات العامة ثم تُعيد توزيع نحو 83,23 في المائة من المبالغ المجباة. والهامش المتاح لها للتصرف ضيق ولا يكفي لموازنة حساباتها الاجتماعية بالنظر إلى ثقل نفقاتها الإلزامية، بما في ذلك ما يلزمها دفعه إلى الجماعات المحلية، ولتغطية نفقاتها الهيكلية، ولا سيما النفقات المتصلة بعدة أمور منها الموظفون والمؤسسات العامة. واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، لا تزال مسألة استحداث الموارد (التحكم في النفقات أو الزيادة في الضرائب) مطروحة في الوقت الراهن.

23 - ووضعت الدولة القائمة بالإدارة عدة خطط وطنية تطبق في كاليدونيا الجديدة لمساعدة الشركات التي تواجه صعوبات في التدفق النقدي بسبب الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة فيروس مرض كورونا (كوفيد-19) (صندوق التعاضد، وآلية المعونة المخصصة للتدفق النقدي لصالح الشركات، والقروض المضمونة من الدولة). وقد شهد عام 2022 زخما في اتجاه الخروج من الأزمة الصحية، جاء مع انتعاش الاستهلاك وتدارك الاستثمار ونمو العمالة. واستفادت الحسابات العامة من انتعاش النشاط، الذي تجسد في تعافي جباية الضرائب. ومع ذلك، لا تزال الاختلالات المالية قائمة.

24 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يجري وضع تدابير ضريبية جديدة بهدف استعادة التوازن المالي، في سياق اقتصادي واجتماعي تعتريه الصعوبات التي يواجهها قطاع المعادن في كاليدونيا الجديدة. ويؤدي انخفاض الإيرادات الضريبية منذ أعمال الشغب التي وقعت في أيار/مايو 2024 (30 في المائة مقارنة بعام 2023) مرة أخرى إلى تدهور المالية العامة. وقد تتعطل موازنة 2024 بشكل كبير بسبب تبعات أحداث أيار/مايو 2024 وانخفاض الإيرادات الضريبية. وفي موازاة ذلك، تسجل كاليدونيا الجديدة نفقات جديدة لدعم اقتصاد الإقليم، بما في ذلك النفقات المرتبطة بتمويل البطالة. فمنذ بداية الأحداث، قدمت الدولة القائمة بالإدارة دعما هائلا يصل في أيلول/سبتمبر 2024 إلى 419 مليون يورو (50 بليون من فرنكات المحيط الهادئ)، للمشاركة، على وجه الخصوص، في تمويل البطالة وتجنب التوقف في سداد مدفوعات نظام الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة المدنية وتوزيع الطاقة الكهربائية. وكان هذا الدعم مشروطا باعتماد إصلاحات تفضي إلى تحسين النموذج الاقتصادي والاجتماعي في كاليدونيا. وفي عام 2024، ستصل قيمة المساعدات المقدمة من الدولة إلى كاليدونيا الجديدة لمواجهة الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها، وخاصة الناتجة منها عن الأزمة التي أشعلتها أعمال الشغب، إلى بليون يورو. وفي عام 2024، خصصت الدولة 3 بلايين يورو لكاليدونيا الجديدة، بما في ذلك المساهمات المعتادة وتكاليف إدارة الأزمات والمساعدات الاقتصادية الخاصة بالأزمة.

ثالثا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

25 - استنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، يعد اقتصاد كاليدونيا الجديدة من أغنى الاقتصادات في جزر المحيط الهادئ، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 101 34 يورو في عام 2023. وتعود هذه الميزة إلى ما يضطلع به تعدين النيكل ومعالجته من دور هام في اقتصاد الإقليم. وتمثل منتجات الصناعة المعدنية وصناعة التعدين 93 في المائة من الصادرات من حيث الحجم. لكن توزيع الدخل في الإقليم لا يزال متفاوتا إلى حد كبير بين المناطق، حيث تتركز نسبة 90 في المائة من مجموع النفقات والموارد في مقاطعة الجنوب التي يعيش فيها 75 في المائة من سكان الإقليم، فيما يعيش 18 في المائة من السكان في مقاطعة الشمال، ويعيش 7 في المائة فقط من السكان في مقاطعة جزر لويّوتي. وتدعم التحويلات المالية المقدمة من الحكومة الفرنسية الاقتصادَ إلى حد كبير. ووصلت هذه التحويلات في عام 2022 إلى أكثر من 1,5 بليون يورو (185 بليونا من فرنكات المحيط الهادئ)، وهو ما يمثل نحو 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكاليدونيا الجديدة. ويُذكر، على سبيل المقارنة، أن مساهمة قطاع تعدين النيكل في تكوين الثروة قدرت بنسبة 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. ويندرج جزء كبير من التحويلات المالية التي تقدمها الدولة إلى المجتمعات المحلية في كاليدونيا في إطار عقود إنمائية.

26 - وأصبح المشهد الاقتصادي حالكا في عام 2023. فالصعوبات التي يواجهها قطاع النيكل (يرتبط تحديدا بسعر النيكل والصعوبات التي يواجهها المشغلون في قطاع المعادن)، والتحديات الهيكلية المتعين مواجهتها على مستوى رأس المال المتداول للإقليم، وحالة النظام الموحد للتأمين على المرض والأمومة والصندوق المحلي للمعاشات التقاعدية، كلها عوامل تلقي بظلالها على المزاج العام.

27 - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن أعمال الشغب التي اندلعت في 13 أيار/مايو 2024 ألحقت أضرارًا جسيمة بالاقتصاد والبنية التحتية في كاليدونيا الجديدة، الضعيفة بالفعل. وكان من الممكن تدمير حوالي 15 في المائة من الإمكانات الاقتصادية، مما يؤثر على القطاعات العامة وشبه الحكومية، ويخلق تحديات كبيرة لمرحلة إعادة الإعمار. وتشير التقديرات إلى أن 750 شركة دمرت جزئياً أو كلياً، كما تضررت 375 1 شركة أخرى بشكل غير مباشر. وتقدر قيمة الأضرار التي لحقت بالقطاع الخاص بما لا يقل عن 1,2 بليون يورو، مصحوبة باحتمال انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15 في المائة. وتبلغ التكلفة التقديرية للأزمة على القطاع العام في 2024 بليون يورو. وأما برنامج النشاط الجزئي المحدد المرتبط بالتجاوزات التي بدأت في أيار/مايو 2024، فمن المحتمل أن يكون عدد المستفيدين منه 800 25 موظف من أصل 000 68 وظيفة خاصة في الإقليم. يضاف إلى ذلك برنامج البطالة الإجمالي المحدد المرتبط بالتجاوزات والذي قُدم للاستفادة منه 780 2 طلبا. وتؤثر البطالة على 30 في المائة من العاملين في القطاع الخاص. وانخفضت الإيرادات الضريبية بنسبة -33 في المائة بين منتصف أيار/مايو وأوائل تشرين الأول/أكتوبر 2024 مقارنة بالميزانية المتوقعة. وتقدر الخسائر من إيرادات الضمان الاجتماعي بما نسبته 22 في المائة في نهاية عام 2024.

28 - وتستند عوامل التعزيز التي تستخدمها الحكومة الفرنسية في مجال الاستثمارات إلى الأدوات التالية:

(أ) **العقود الإنمائية** - التي بلغت في عام 2024 جيلها السابع منذ إنشائها بموجب اتفاقات ماتينيون. حيث تعاقدت الدولة منذ عام 1990 على المساهمة بمبلغ يزيد عن 2,8 بليون يورو (337 بليونا من فرنكات المحيط الهادئ). وبلغ التزام الدولة الائتماني على مدى السنوات الأربعة والثلاثين تلك 953 1 بليون يورو (أي ما يعادل 233 بليونا من فرنكات المحيط الهادئ). ويشمل الجيل الحالي 3 مستويات تعاقدية هي: أربعة عقود إنمائية لفائدة المقاطعات الثلاث في كاليدونيا الجديدة وحكومة كاليدونيا الجديدة؛ صندوق لتنمية البلديات يقوم على دعوة سنوية للمشاريع (33 بلدية وتجمعاتها)؛ واتفاقات تشغيل مع المقاطعات وبلديات المجموعة وبعض البلديات الريفية وحكومة كاليدونيا الجديدة وبعض الهيئات. والمواضيع ذات الأولوية للشراكة للفترة 2024-2027 تشكل استمرارا للعقود الخمسة السابقة، التي حُدِّد توجهها بموجب القانون التنظيمي المؤرخ 19 آذار/مارس 1999 الذي ينص على أن الإجراءات والعمليات الواردة في هذه العقود تعزز الاستفادة من التدريب الأولي والمستمر، وإدماج الشباب، والتنمية الاقتصادية، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، والتنمية الثقافية؛

(ب) **صندوق الاستثمار الاستثنائي ومخصصات تجهيز الأراضي الريفية** - مثلت هذه المخصصات من عام 2017 إلى عام 2024 مساهمة من الدولة الفرنسية بلغت 86,2 مليون يورو (10,29 بلايين من فرنكات المحيط الهادئ). ومنذ عام 2017، قامت الدولة الفرنسية ببرمجة ما يلي:

'1' مبلغ 52,3 مليون يورو (6,3 بلايين من فرنكات المحيط الهادئ) لصالح 33 بلدية، في شكل مخصصات تجهيز الأراضي الريفية التي تهدف إلى دعم النفقات الرأسمالية للبلديات ولكن يمكن أن تساهم أيضا في تمويل إجراءات المساعدة في إقامة المشاريع (التصميم والدراسات)؛

‘2’ مبلغ 33,8 مليون يورو (4 بلايين من فرنكات المحيط الهادئ) لصالح جميع جماعات كاليدونيا الجديدة (33 بلدية والمقاطعات الثلاث وكاليدونيا الجديدة)، في إطار صندوق الاستثمار الاستثنائي لأجل الاستثمارات المتعلقة بالتجهيزات العامة الجماعية؛

(ج) **المساعدات الضريبية للاستثمار في ما وراء البحار** – تستهدف المساعدات الضريبية في أقاليم ما وراء البحار المشاريع الاقتصادية التي يباشرها القطاع الخاص. وتسمح هذه المساعدات لدافعي الضرائب المقيمين في فرنسا القارية من الاستفادة من تخفيض هام في الضرائب مقابل الاستثمار في مشروع إنتاجي في أقاليم ما وراء البحار. وإسهام هذه المساعدات يمكن من خفض تكلفة تمويل العمليات بنحو 30 في المائة. وقد مُدد العمل بهذه الآلية حتى عام 2025، بما يعطي أصحاب المشاريع قدرة أكبر على إنجازها. ويظل الإعفاء الضريبي الأداة الرئيسية التي تعتمدها الدولة لتقديم المساعدة إلى القطاع الخاص، وقد استفادت منه كل المشاريع البارزة التي نُفذت في السنوات الأخيرة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أتاح البرنامج تمويل 000 18 مشروع بين عامي 2013 و 2022، وهو ما يمثل تكلفة مالية تتكبدها الدولة تقدر بمليار يورو (119,3 بليون من فرنكات المحيط الهادئ)؛

(د) **الهيئات التنفيذية التابعة للدولة:**

‘1’ الوكالة الفرنسية للتنمية، هي شريكة كاليدونيا الجديدة منذ عام 1947. فهي تتكفل بدفع ثلثي ديون السلطات المحلية وتمنح القروض القطاع العام والقطاع الخاص وشركات الاقتصاد المختلط؛

‘2’ وكالة التحول الإيكولوجي، موجودة في كاليدونيا الجديدة منذ عام 1992، وتشارك في حوالي مائة مشروع سنويًا (النفايات، الاقتصاد الدائري، التحول في مجال الطاقة)؛

‘3’ مصرف الأقاليم، هو أحد أقسام صندوق الودائع. وهذا المصرف في كاليدونيا الجديدة، هو مصرف للعاملين في المهن القانونية، ومستثمر في رأس المال السهمي في الشركات الخاصة أو شبه الحكومية، وممول للسلطات المحلية وهيئات الإسكان الاجتماعي؛

‘4’ مصرف Bpifrance، يقوم بتمويل المؤسسات الخاصة (أقل من 50 في المائة منها مملوك لهيئات عامة). وهو يقدم تحديدا قروضا بدون ضمانات (في شكل تمويل مشترك مع المصارف) ويشارك في تمويل المؤسسات الابتكارية والدولية. ووكالة المحيط الهادئ (التي تغطي كاليدونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية)، ومقرها نوميا، موجودة منذ 16 أيلول/سبتمبر 2019؛

وتعمل هذه الهيئات أيضًا باعتبارها جهات تنفيذية في إطار أنظمة فرنسا لعام 2030 ”فرنسا 2030“. وفي كاليدونيا الجديدة تطبَّق الدعوات إلى تنفيذ مشاريع وطلبات إبداء الاهتمام المتعلقة بهذا النظام.

(هـ) في أعقاب أعمال الشغب التي وقعت في أيار/مايو 2024، اتخذت الدولة عدة تدابير لدعم المؤسسات المتضررة، بشكل مباشر أو غير مباشر: تقديم الإعانات (صندوق التضامن)، والقروض بدون فوائد والقروض المضمونة، ودعم المصارف من جانب جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار مما يمكّنها من إرجاء سداد القروض.

باء – الموارد المعدنية

29 – استناداً إلى تقرير جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام 2023، تحتل كاليدونيا الجديدة المرتبة الخامسة في العالم إذ توجد فيها نسبة 5 في المائة من الاحتياطيات العالمية من النيكل، بعد إندونيسيا (42 في المائة) وأستراليا (18 في المائة) والبرازيل (12 في المائة) والاتحاد الروسي (6 في المائة). ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تنحو هذه الحصة إلى التلاشي بسبب عدم وجود استثمار كاف في الاعتراف بمجال التعدين. وجرى نقل الاختصاص فيما يتعلق بمسألة جميع الموارد المعدنية تقريبا التي يمكن الحصول عليها إلى السلطات المحلية في كاليدونيا الجديدة، إلى جانب نظام خاص للنيكل والكروم والهيدروكربونات والفلزات النفيسة، التي تتولى كاليدونيا الجديدة المسؤولية عن تنظيمها وحقوق تصديرها. وهكذا، اعتمد كونغرس كاليدونيا الجديدة، في عام 2009، خطة لتنمية الثروات المعدنية، بالإضافة إلى قانون للتعدين يسري على النيكل والكروم والكوبالت، ينظم على وجه التحديد شروط منح وسحب سندات امتياز التعدين وتصاريح العمل وبيع الركاز وتصديره. ويتركز قطاع التعدين بشكل كبير في أيدي خمس مجموعات رئيسية تعتمد هي نفسها على العديد من شركات المقاولة من الباطن من مختلف الأحجام، بما في ذلك العديد من المؤسسات المجتمعية، وذلك للقيام تحديدا بأنشطة الاستخراج والنقل أو الأشغال البيئية. ويوجد في الإقليم ثلاثة مصانع للتحويل المعدني لركاز النيكل تديرها شركة Société Le Nickel (SLN)، وشركة Prony Resources New Caledonia، وشركة Koniambo Nickel SAS (KNS)، وهذه الأخيرة عُلِّق عملها إلى أجل غير مسمى في 1 أيلول/سبتمبر 2024 عقب وقف التمويل المقدم من الجهة المساهمة رئيسيا فيها.

30 – وبين عامي 2013 و 2023، زاد إنتاج التعدين بشكل كبير. فخلال الفترة نفسها، زاد حجم الصادرات من الركاز الخام. وفقًا لتقرير أصدره جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار، بلغ إنتاج التعدين في عام 2023 مستوى قياسيا هو 19 مليون طن مبتل، مسجلاً بذلك زيادة بنسبة 13,9 في المائة عن العام السابق.

31 – ويُحدث هذا القطاع تأثيرا تحفيزيا قويا يتجسد في أنماط الاستهلاك والعمالة الناشئة عن إنفاق الأجور، التي تغذي قطاعات الاقتصاد الأخرى. وتوفر هذه المصانع 000 13 فرصة عمل (من أصل 000 68 فرصة عمل في المجموع): 000 5 فرصة مباشرة و 000 5 فرصة غير مباشرة، و 000 3 فرصة ناشئة عن الإنفاق.

32 – ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تضرر قطاع النيكل بشدة بالأحداث التي اندلعت اعتبارًا من أيار/مايو 2024، إذ انخفض إنتاج التعدين بنسبة 73 في المائة بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر 2024، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ولا يزال الوضع يعاني في العودة إلى ما كان عليه قبل الأزمة.

33 – ووفقا أيضا للدولة القائمة بالإدارة، أثرت الأحداث أيضا بدرجات متفاوتة على مصانع المعالجة الثلاثة. ففيما يتعلق بشركة KNS، أدى "تعليق العمل إلى أجل مسمى" المعلن عنه في 13 شباط/فبراير 2024 إلى "تعليق العمل إلى أجل غير مسمى" في 1 أيلول/سبتمبر 2024، وهو ما يعني إغلاق المنشآت بشكل نهائي. ويجري تنفيذ خطة اجتماعية جماعية للموظفين البالغ عددهم 1300 موظف. وسيتم الاحتفاظ بحوالي خمسين شخصًا فقط في الموقع في نهاية الأمر للحفاظ على أمن المنشآت. ومع ذلك فلا تزال الشركة تبحث عن مشتر. وقد تمكنت مراكز التعدين الواقعة على الساحل الغربي التابعة لشركة SLN

من النجاة نسبيًا، بالرغم من العوائق العديدة، في حين تعرضت مراكز التعدين الموجودة على الساحل الشرقي، ولا سيما في تيو وكووا وبورو (هوايلو)، إلى أضرار جسيمة. وتضرر مصنع الجنوب (PRNC) بشدة، إذ أصبح مقطوعا عن جميع الطرق، ومحروما من إمدادات الطاقة الكهربائية اعتبارًا من 4 تموز/يونيه بسبب الضرر المتعمد الذي لحق بخط الجهد العالي الذي يربطه بنوميا. ولم تستعاد إمدادات الطاقة إلا في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

34 - وكان الضرر الذي لحق بشركات التعدين الأخرى كبيرا، إذ توقفت جميع مراكز التعدين في كاليدونيا الجديدة في بداية الأزمة في أيار/مايو 2024، ثم بدأت تدريجيا تعود إلى العمل. وأعيد تشغيل المراكز الموجودة في وادي تونتوتا في نهاية أيلول/سبتمبر، ولا تزال هناك عوائق في ناكيتي (كانالا)، تؤثر سلبا على مواقع شركة Mines de Tontouta وشركة Nickel Mining Company.

جيم - إنشاء المباني والتشييد والصناعة

35 - وفقا لتقرير جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام، يمثل قطاع البناء والأشغال العامة نسبة 9 في المائة في المتوسط من الثروة المولَّدة ويضم 9 في المائة من إجمالي العمالة الخاصة المدفوعة الأجر (مقابل 15 في المائة في عام 2011).

دال - الزراعة وصيد الأسماك

36 - يتألف القطاع الأولي (باستثناء التعدين) من 117 7 مشروعا (95 في المائة منها لا تستخدم أية عمالة مدفوعة الأجر). ويضم القطاع الزراعي 2,6 في المائة من العمالة الخاصة المدفوعة الأجر (762 1 عاملا في عام 2022) وتمثل 2,2 في المائة من القيمة المضافة. وفي ضوء انخفاض في حيازة الأراضي والمشاريع الزراعية منذ 20 عاما، تظل الزراعة النشاط الرئيسي للكثير من سكان الريف. وباستثناء البيض والعسل والفانيليا وتربية الخنازير التي يبلغ معدل تغطية الإنتاج الزراعي فيها 90 في المائة، فإن كاليدونيا الجديدة ليست مكتفية ذاتيا في معظم قطاعات الزراعية والحيوانية، ولذا فهي لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات. ويبلغ معدل تغطية الإنتاج الزراعي العالمي 40 في المائة. ويجري تنفيذ خطة استثمارية عامة لزيادة النسبة المئوية للمنتجات الزراعية المحلية المستخدمة في المقاصف المدرسية من 25 في المائة إلى 55 في المائة. وبلغ إنتاج الصيد البحري بالخيوط الطويلة 2,391 طنًا في عام 2023. وتمثل سمكة التونة 90 في المائة من كميات المصيد. والمنفذ الرئيسي للصيد في أعماق البحار هو السوق المحلي الذي يستوعب أكثر من 80 في المائة من الإنتاج. وفي قطاع تربية الأحياء المائية، تنتج كاليدونيا الجديدة 500 1 طن من الريبان (مستقر لمدة 10 سنوات)، يُطرح 60 منها في السوق المحلية.

هاء - النقل والاتصالات

37 - منذ عام 2000، أصبحت لكاليدونيا الجديدة صلاحيات في مجال حقوق حركة الملاحة الدولية وبرامج استثمارية للجهات العاملة في النقل الجوي. ودخل نقل الاختصاص فيما يتعلق بالشرطة وأمن الملاحة الجوية، فيما يخص خطوط الملاحة الجوية الداخلية فقط، حيز النفاذ في عام 2013. وتتولى وكالة كاليدونيا الجديدة للنقل الجوي، وهي مؤسسة عامة كاليدونية، المسؤولية عن ضمان استمرارية النقل الجوي. وهي تمتلك بهذه الصفة نسبة 99,38 في المائة من رأس مال شركة Aircalin للخطوط الجوية الدولية.

38 - وفي بداية عام 2024، تربط رحلات دولية منتظمة مطار نوميا - لا تونتوتا بالبلدان والأقاليم المجاورة (أستراليا ونيوزيلندا وفانواتو وفيجي) وباليابان وسنغافورة. ومسَّت أزمة أيار/مايو 2024 بشكل قوي بالنقل الجوي. فلن تكن المطارات تسمح بإقلاع إلا بعض الرحلات في الفترة من 14 أيار/مايو إلى 5 حزيران/يونيه. واستأنفت شركة Aircalin رحلاتها بجدول زمني مخفض. واستؤنف بعض الرحلات تدريجيا وجرى تعليق أو إيقاف الطيران على الخطوط الأخرى.

39 - وفي عام 2024، انخفض عدد محطات التوقف الخارجية في ضوء توقف الرحلات إلى ملبورن وطوكيو وبابيت (التي يمكن الوصول إليها الآن عبر نادي). وتخطط Aircalin، ضمانا لبقائها، للقيام برحلتين أسبوعيتين بالتناوب إلى باريس عبر بانكوك، وللعودة في عام 2028 إلى مستوى حركة النقل التي كانت لديها في عام 2023.

40 - وفي ما يتعلق بخطوط النقل الداخلي، يوجد في كاليدونيا الجديدة 14 مطارا مفتوحا للرحلات الجوية العامة. ويجري حاليا تشييد مبنى جديد في المحطة الجوية في ليفو - وانهام، بتمويل من الدولة، ومخصص للشحن من المتوقع تسليمه في منتصف عام 2025. وتأثر النقل الداخلي بشكل خطير بأزمة أيار/مايو 2024 منذ أن خفضت شركة Air Calédonie برنامج رحلاتها بنسبة 55 في المائة، في حين لم تسيّر شركة Air Loyauté أي رحلات منذ نهاية تموز/يونيه. وإلى جانب ذلك، شرعت شركة Air Calédonie في عملية إعادة الهيكلة بتخفيض تكاليف أجورها بنسبة 50 في المائة، واستئجار طائرة من شركة Air Tahiti لمدة 11 شهرًا، وتخطط كذلك لنقل نشاطها المحلي من مطار نوميا - ماجينتا إلى مطار لا تونتوتا الدولي. ومن المتوقع أن تصل حركة المرور إلى حوالي 280 ألف مسافر لعام 2024.

41 - ويضم قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية المتعهِّد الإقليمي، وهو مكتب كاليدونيا الجديدة للبريد والاتصالات السلكية اللاسلكية، وشركاءه. ومنذ عام 2008، تم توصيل كاليدونيا الجديدة بالإنترنت بواسطة كابل بصري بحري يربط نوميا بسيدني. ويهدف برنامج لتأمين شبكات النقل يتولاه مكتب البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، بدعم من حكومة كاليدونيا الجديدة، إلى تحسين قدرة الشبكات المحلية والبرية والبحرية والوصلات الدولية على الصمود. ويعتمد البرنامج بصفة خاصة على مد كابل بحري دولي ثان في اتجاه فيجي جرى تمديده في آب/أغسطس 2022 لغرض تأمين القدرة على الاتصال الإلكتروني الدولي لكاليدونيا الجديدة على مدى 25 سنة مقبلة. ومُوّل هذا الكابل على وجه الخصوص من جانب الدولة في شكل قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية، ومساعدة مقدمة من صندوق الاستثمار الاستثنائي والمساعدة الضريبية للاستثمار في أقاليم ما وراء البحار.

واو - السياحة

42 - استنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، تتمتع كاليدونيا الجديدة، بحكم موقعها الجغرافي وغناها الثقافي، بمزايا حقيقية وإمكانيات سياحية كبيرة لا تُستغلُّ على نحو كاف. وفي هذا الصدد، تشكل تلك الإمكانيات مصدرا محتملا للتنمية الاقتصادية للإقليم. وفي إطار استراتيجيتها الرامية إلى تنويع الاقتصاد، وافقت حكومة كاليدونيا الجديدة في آذار/مارس 2018 على استراتيجية للتنمية السياحية، تشمل الخدمات ووسائل الترفيه وتمتد حتى عام 2025 من أجل تطوير قطاع السياحة، وهو ثاني أكبر قطاعات التصدير بعد النيكل.

43 - وفي عام 2023، استقبلت كاليدونيا الجديدة 895 125 سائحًا، مما يجعل هذا العام ثاني أفضل عام من حيث ارتياد السياح منذ أكثر من أربعة عقود، خلف الرقم القياسي المسجل في عام 2019. وبعد

عامين من القيود الصارمة المرتبطة بالجائحة والتي أثرت بشدة على القطاع، استؤنفت السياحة لدى جميع شرائح العملاء تقريبًا. ثم انهارت تدفقات السياح بعد أعمال الشغب التي اندلعت في أيار/مايو 2024 وتقليص عدد رحلات التناوب إلى كاليدونيا الجديدة، مما جعل العديد من مشغلي الفنادق الذين يعتمدون على العملاء الدوليين يعانون من ضائقة. وبعد عدة أشهر من التوقف، استؤنف رسو السفن السياحية في تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

رابعا - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

44 - كان عدد سكان كاليدونيا الجديدة يُقدَّر في 1 كانون الثاني/يناير 2023 بما عدده 500 268 نسمة. وبالتالي فإن الإقليم في حالة انكماش ديموغرافي طفيف، في ضوء انخفاض عدد السكان بمقدار 775 2 شخصا منذ عام 2019. ولم يعد الرصيد السلبي الناتج عن الهجرة (000 10 مهاجر وفقا للتقديرات بين عامي 2014 و 2019 مع استمرار هذا الاتجاه منذئذ) يعوض بالرصيد الإيجابي الناتج عن التزايد الطبيعي للسكان، بسبب الانخفاض المستمر في معدل الخصوبة.

45 - واستنادا إلى تقرير جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام 2023، ارتفع مؤشر التنمية البشرية في الإقليم بنسبة 15 في المائة بين عامي 1990 و 2010 (أحدث الأرقام المتاحة)، مدفوعاً بنسبة 80 في المائة بعنصره الاجتماعي (التعليم والصحة).

46 - ومعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة يزيد على 96 في المائة، ونسبة الالتحاق بالمدارس (جميع المستويات) تبلغ 89 في المائة. وفي عام 2023، انخفض معدل النجاح في البكالوريا بمقدار 0,8 نقطة (إلى 80,2 في المائة)، حيث عاد إلى مستواه المسجل في عام 2020.

47 - وينبع مفهوم إعادة التوازن الاقتصادي من اتفاق نوميا والرغبة في التوزيع المتناسق لخلق فرص العمل والثروة في جميع أنحاء كاليدونيا الجديدة، بغية الحصول المحتمل على السيادة الكاملة. وهذا المفهوم هو الذي أدى إلى توزيع استباقي ومؤات لمخصصات الميزانية على مقاطعتي الشمال (31,3 في المائة) وجزر لويوتي (16 في المائة)، بالنظر إلى وزنهما الديمغرافي والاختلالات التي يتعين سدها (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر A/AC.109/2019/11، الفقرة 40). وقد تجلى هذا المفهوم أيضا في تنمية منطقة فوه - كوني - بويمبو في مقاطعة الشمال، وهي منطقة شملها على الخصوص عقدان إنمائيان متتاليان (2011-2016 و 2017-2022)، وإنشاء مصنع للنيكل في المقاطعة نفسها (شركة Koniambo Nickel، بشراكة مع شركة Glencore).

48 - وفي منطقة الجنوب الكبرى، استفادت عملية تشييد مصنع للتعدين أيضا من الدعم المقدم من الدولة القائمة بالإدارة. ويتعلق الأمر بمصنع غورو، الذي تديره مجموعة Prony Resources New Caledonia منذ نيسان/أبريل 2021.

باء - العمالة

49 - وفقا لمعهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية في كاليدونيا الجديدة، وصل متوسط عدد الموظفين إلى مستوى قياسي في عام 2023، حيث بلغ 000 68 موظفا، أي بزيادة نسبتها 1,2 في المائة مقارنة

بعام 2022. وزاد عدد الموظفين خلال هذه الفترة في جميع القطاعات، باستثناء الزراعة، التي انخفض فيها مستوى العمالة بمقدار 5,7 في المائة. وتُظهر أحدث البيانات المتعلقة بالعمالة، التي نشرها المعهد نفسه في كانون الأول/ ديسمبر 2024، انخفاضا حادا للغاية في العمالة الخاصة المدفوعة الأجر، إذ فُقد نحو 000 9 وظيفة بين الربعين الأول والثالث من عام 2024. وأدى الجمع بين الصعوبات الكبيرة في قطاع النيكل وأعمال الشغب في أيار/مايو 2024 إلى تفاقم التدهور في سوق العمل الذي لوحظ في الربع الرابع من عام 2023. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر 2024، سيتلقى ما يقرب من 21,500 موظف تعويضات عن البطالة الجزئية، ومعظمها في إطار نظام خاص مرتبط بالانتهاكات (600 موظف في إطار البطالة الجزئية الخاصة بقطاع النيكل).

50 - وبلغ معدل البطالة بالمعنى الذي يعتمده مكتب العمل الدولي 11 في المائة عام 2022، مقابل 13,3 في المائة في عام 2020، وهو مستوى أعلى من المستوى المسجل في فرنسا القارية أو في بولينيزيا الفرنسية (7,0 في المائة و 9 في المائة على التوالي، في عام 2022). ومع ذلك، فإنه لا يزال أقل بكثير من المعدل المسجل في أقاليم ما وراء البحار (بين 12 في المائة و 35 في المائة في مقاطعات ما وراء البحار).

جيم - التعليم

51 - وفقا لنائب رئيس جامعة كاليدونيا الجديدة، بلغ في عام 2024 عدد طلاب المدارس في كاليدونيا الجديدة 523 63 طالبا عند بدء العام الدراسي 2024.

52 - ويشكل نظام "أطر المستقبل" برنامجا لتدريب الأطر تنفذه الدولة القائمة بالإدارة ضمن عملية إعادة التوازن المنصوص عليها في اتفاق نوميا. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، نفذت 161 2 دورة تدريبية مكنت المستفيدين من البرنامج منذ بداية تنفيذ هذا النظام، وعددهم 006 2 مستفيدين، من وضع كفاءاتهم في خدمة شتى الجماعات المحلية والإدارات والمؤسسات في كاليدونيا الجديدة. ويشكل الكاناك نسبة 61 في المائة من هؤلاء المتدرّبين. وتبلغ نسبة النجاح 87 في المائة، ويتمكن 93 في المائة من المتدربين من الاندماج المهني في غضون ثلاثة أشهر بعد عودتهم إلى كاليدونيا الجديدة. وبلغ الالتزام المالي للدولة القائمة بالإدارة في هذا المجال 5,8 ملايين يورو (692 مليونا من فرنكات المحيط الهادي) في عام 2024، وكانت مساهمة كاليدونيا الجديدة في ذلك حوالي 000 419 يورو (50 مليونا من فرنكات المحيط الهادي). ومنذ عام 2014، اتخذت إجراءات جديدة كجزء من خطة الامتياز والنظام "شهادة الماجستير في إدارة الأعمال" لتمكين سكان كاليدونيا الجديدة من المشاركة في الامتحانات التنافسية للتوظيف في الخدمة المدنية العليا الحكومية وشغل وظائف في الإدارة العليا في القطاع الخاص.

53 - وفي ما يتعلق بالاندماج الاجتماعي والمهني للشباب الذين يمرون بظروف صعبة، تشكل الخدمة العسكرية المكيَّفة آلية للاندماج الاجتماعي والمهني، يستفيد منها الشباب المنحدرون من أقاليم ما وراء البحار الذين تراوح أعمارهم بين 18 و 25 سنة، الذين يعانون أكثر من غيرهم من البعد عن فرص العمل وغالبا ما يكونون عرضة للتهميش الاجتماعي. وفي عام 2024، مثل المتطوعون في هذه الخدمة 13,5 في المائة من الفئة العمرية 18-25 سنة في كاليدونيا الجديدة. وكان متوسط عمر المتدربين 21 سنة. وشكلت النساء 39 في المائة من هؤلاء المتطوعين الذين بلغ معدل الأمية في صفوفهم 30 في المائة. وبلغ معدل إدماج المتطوعين 80 في المائة في عام 2023. واتخذت تدابير للإدماج المهني والتوظيف لتلبية الاحتياجات التدريبية وتعزيز فرص الحصول على عمل. فهناك نظام للإدماج معنون

”المتدربون الشباب من أجل التنمية“، وهو خاص بكاليدونيا الجديدة ويستهدف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 وأقل من 26 سنة والعاطلين عن العمل والذين يواجهون أوضاعا صعبة، يهدف إلى تيسير إدماجهم بعرض فرص التدريب واكتشاف عالم العمل والمشاركة في الحياة الاجتماعية عليهم. أما النظام الثاني فهو إشراك الخدمة الوطنية الشاملة، فيتعلق بالشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 سنة من الصف الثالث الثانوي إلى السنة النهائية. وقد نفذت مرحلته الأولى، مرحلة الإقامة بغرض التماسك، على سبيل التجربة، في عام 2020 (من 12 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر)، وتمكن من المشاركة فيها 80 شخصا متطوعا، 40 فتاة و 40 فتى معظمهم من الصف الثالث الثانوي (صفوف الدفاع والأمن العالمي) في جميع أنحاء الإقليم (بما في ذلك خمسة طلاب من جزر واليس وفوتونا). وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، تمكن 212 متطوعًا من التحقق بالطريقة نفسها من صحة المرحلة الأولى من الخدمة الوطنية الشاملة (SNU)، وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، وبالرغم من الأحداث، استفاد 130 متطوعًا جديدًا من هذا النظام الوطني، الممول بالكامل من قبل الدولة. وكان هذا النشر موضوع مشاورات مسبقة مع الحكومة المحلية والمقاطعات الثلاث من أجل تنظيم طرائق تنفيذ هذا الإجراء في الإقليم. وأخيرا، تدعم الدولة القائمة بالإدارة العمل التطوعي في الخدمة المدنية، وهو إجراء متعدد الأوجه للمشاركة المدنية، وتعمل منذ عام 2011 على تطويره، ولا سيما بالمشاركة الطوعية في خدمة الصالح العام التي تهم الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 25 سنة، وذلك دون اشتراط أن تكون لديهم أي شهادات، والتي جرى تمديدها إلى سن الثلاثين بالنسبة للشباب ذوي الإعاقة. وقد استخدمت السلطات العامة والرابطات العمل التطوعي في الخدمة المدنية في مجالات متنوعة مثل الثقافة والشباب وقضايا المرأة ومكافحة العنف ضد المرأة. وفي عام 2023، انخرط في العمل التطوعي 589 متطوعا شابا، ثلثاهم من النساء. وظل العمل جاريا بهذا النظام في عام 2024.

54 - وتشرف وزارة التعليم العالي والبحث الفرنسية على جامعة كاليدونيا الجديدة، وهي مؤسسة علمية وثقافية ومهنية عامة. وهي تتمتع بشرعية مؤسسية خاصة نابعة من اتفاق نوميا وتستجيب لاحتياجات التدريب والبحث الخاصة بكاليدونيا الجديدة، وفقا للمادة 4-1-1 من الاتفاق. وإلى جانب المقر الرئيسي للجماعة في نوميا، افتتحت فرعا لها في مقاطعة الشمال في عام 2020، وهي شريك للفرع الجامعي للدراسة عن بعد لجزر واليس وفوتونا، وتخطط لإنشاء مقر لها في جزيرة ليفو في إطار شراكة مع مقاطعة جزر لوايوتي.

دال - الصحة

55 - توجد في الإقليم ثلاثة مستشفيات عامة، وهي: مركز غاستون - بوري الاستشفائي الإقليمي في مقاطعة الجنوب؛ ومركز ألبير - بوسكيه الاستشفائي المتخصص في نوميا، في مقاطعة الجنوب؛ والمركز الاستشفائي الشمالي، في مقاطعة الشمال.

56 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أسفرت الأزمة التي شهدتها كاليدونيا الجديدة منذ أيار/مايو 2024 عن عواقب أثرت في توفير الرعاية الصحية في الإقليم. فقد تعرض مختلف هياكل الرعاية الصحية العامة أو الخاصة للحريق أو التلف. وكان وصول السكان إلى مراكز الاستشفاء وغسيل الكلى معقدًا للغاية بسبب الحواجز التي أقيمت على الطرق. وأدت الأزمة أيضًا إلى مغادرة وانسحاب العاملين في مجال الرعاية الصحية. وتعاني العديد من القطاعات المتخصصة في المستشفى حاليًا من نقص في الطاقم الطبي وشبه الطبي مما يخلف عواقب على قدرات الاستقبال والرعاية للسكان (بما في ذلك الأورام، وطب العيون،

وأمراض الرئة، وأمراض الجهاز الهضمي، وأمراض النساء، وحالات الطوارئ). وفي الوقت نفسه، هناك تدهور في تقديم الإسعافات الأولية، لا سيما في المقاطعة الشمالية والجزر وعلى الساحل الشرقي للإقليم.

خامسا - البيئة

57 - تشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن كاليدونيا الجديدة تتمتع بتراث طبيعي لا يُضاهى. فمن حيث البَرّ، يتمتع هذا التراث بمعدل توطن مرتفع بشكل خاص، أي حوالي 76 في المائة للأنواع النباتية، التي توجد في نظم إيكولوجية متميزة (الغابات المطيرة وأحراج الأراضي الغنية بالمعادن، وغير ذلك)، وبعضها مهدَّد بشكل خاص، مثل الغابات الجافة. ومن حيث البحر، يتميز الإقليم بتنوع بيولوجي بحري غني، حيث يوجد ثاني أكبر رصيف من الشعب المرجانية في العالم، وبحيز بحري شاسع. وتخضع الأخطار المختلفة التي تهدد هذا التنوع البيولوجي (تجهيز الأراضي لأغراض التعدين، والأنواع الدخيلة الغازية، والحرائق، وتغير المناخ، وما إلى ذلك) لاهتمام خاص من جانب المسيّرين (مقاطعات الشمال والجنوب وجزر لوايّوتي، وحكومة كاليدونيا الجديدة) ومعاهد البحوث، مع توفير دعم تقني ومالي من الدولة. وإلى جانب هذه الجهات الفاعلة العامة، فإن المنظمات غير الحكومية وجمعيات حفظ الطبيعة نشطة وتشارك مشاركة ميدانية.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

58 - يحدِّد القانون التنظيمي رقم 99-209 الإطار القانوني الذي يمكن كاليدونيا الجديدة من أن تقيم ضمنه علاقات خارجية. وكاليدونيا الجديدة عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام 1992. وقد أصبحت عضوا منتسبا في منتدى جزر المحيط الهادئ في عام 2006 وقُبلت بصفة عضو كامل العضوية في عام 2016.

59 - وكاليدونيا الجديدة هي أيضا عضو كامل العضوية في جماعة المحيط الهادئ التي تتخذ نوميا مقرا لأمانتها. وتشمل الاتفاقات الإقليمية الأخرى التي انضمت إليها كاليدونيا الجديدة بصفتها طرفا كامل العضوية برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، ومنظمة الجمارك في أوقيانوسيا، ومنظمة السياحة في جنوب المحيط الهادئ، المسؤولة عن السياحة في تلك المنطقة. وتشارك كاليدونيا الجديدة بصفات مختلفة في أعمال وكالة مصايد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ (بصفتها عضوا منتسبا)، وفي لجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ (بصفتها إقليما مشاركا)، ومنتدى تنمية جزر المحيط الهادئ (حيث تشارك في الأعمال دون صفة معينة)، ومنظمة الصحة العالمية (حيث تتمتع بعضوية في اللجنة الإقليمية لغرب المحيط الهادئ دون أن يكون لها صوت تداولي)، والمنظمة الإقليمية لمكافحة المنشطات في أوقيانوسيا (بصفتها عضوا مشاركا). وأخيرا، حصلت كاليدونيا الجديدة، بدعم من الدولة الفرنسية، على صفة عضو منتسب في المنظمة الدولية للفرنكوفونية في عام 2016، وفي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام 2017.

60 - وواصلت كاليدونيا الجديدة تعزيز صلاتها بالاتحاد الأوروبي الذي تنتسب إليه باعتبارها من بلدان وأقاليم ما وراء البحار وفقا لما نصت عليه المواد من 198 إلى 204 من المعاهدة المنظِّمة لعمل الاتحاد الأوروبي. ويوجد في نوميا مكتب المفوضية الأوروبية المعنية ببلدان وأقاليم ما وراء البحار في منطقة المحيط الهادئ. وختاما، تشارك كاليدونيا الجديدة أيضا في أعمال رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار التابعة

للاتحاد الأوروبي، إذ شغلت منصب نائب رئيسها في عام 2019، وتولت رئاستها في كانون الأول/ديسمبر 2020. ومن عام 2021 إلى عام 2027، وبالإضافة إلى البرامج الإقليمية المخصصة لبلدان وأقاليم ما وراء البحار، تُتوخى ميزانية قيمتها 30,9 مليون يورو (3,7 بليون من فرنكات المحيط الهادئ) من أجل التحول في مجال الطاقة.

61 - وفي كانون الثاني/يناير 2012، وقّع الوزير المكلف بالشؤون الخارجية والأوروبية، ووزيرة شؤون أقاليم ما وراء البحار ورئيس حكومة كاليدونيا الجديدة اتفاقيةَ استضافة مندوبي كاليدونيا الجديدة في الشبكة الدبلوماسية للدولة الفرنسية في منطقة المحيط الهادئ (أوقيانوسيا). وعُين أول مندوب لكاليدونيا الجديدة لدى سفارة فرنسا في ويلينغتون عام 2012. واعتمد كونغرس كاليدونيا الجديدة في 9 آذار/مارس 2017 بأغلبية الأصوات قانون البلد المتعلق بمندوبي كاليدونيا الجديدة، الذي يتيح للإقليم إقامة ممثليات لدى دول أو أقاليم منطقة المحيط الهادئ. وتولى بذلك خمسة مندوبين مهامهم في عامي 2019 و 2020 في السفارات الفرنسية في أستراليا وبابوا غينيا الجديدة وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا. ويجري حالياً تجديد هذه المجموعة من المندوبين.

62 - ومنذ عام 2016، ما برحت حكومة كاليدونيا الجديدة تجهد لتطوير العلاقات مع الدول المجاورة. واستكمالا لاتفاق التعاون الثلاثي الذي أُبرم في عام 2012 بين فرنسا وكاليدونيا الجديدة وفانواتو، وجُدد بانتظام منذ ذلك الحين، عززت كاليدونيا الجديدة تعاونها مع فانواتو بالتوقيع على خطة مشتركة للتعاون في عام 2017. ووقّعت كاليدونيا الجديدة خطط تعاون مماثلة مع نيوزيلندا في عام 2016 وبابوا غينيا الجديدة في عام 2018. وأبرمت أيضا اتفاقا بشأن تطوير التبادلات الاقتصادية والتجارية مع فانواتو، وشرعت في مناقشات مع دول أخرى في المنطقة. وتعتزم حكومة كاليدونيا الجديدة تطوير دبلوماسيتها الاقتصادية في المنطقة. فبالإضافة إلى البعثات الدبلوماسية الاقتصادية في بابوا غينيا الجديدة في تموز/يوليه 2018، وفيجي في تموز/يوليه 2019، وأستراليا في آذار/مارس 2020، وقعت حكومة كاليدونيا الجديدة مذكرة تفاهم في 8 نيسان/أبريل 2024 مع الدولة الفرنسية وغرفة التجارة والصناعة في كاليدونيا الجديدة وشريكين آخرين من القطاع العام الفرنسي، وهي مذكرة تضع نظامًا وطنيًا لدعم شركات كاليدونيا الجديدة في أنشطتها التصديرية.

سابعا - موقف الدولة القائمة بالإدارة

63 - أكد ممثل فرنسا، في معرض حديثه عن مسألة كاليدونيا الجديدة خلال المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة الرابعة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أن أعمال العنف التي وقعت في كاليدونيا الجديدة في أيار/مايو 2024 أثرت بشدة على السكان. وأشار إلى أن أولوية فرنسا تتمثل في استعادة السلام وتقديم الدعم المالي للمساعدة في إعادة البناء الاقتصادي. وشدد على ضرورة تعزيز الحوار بين الأطراف لأن العنف لا يشكل أبدا حلا. ويسعى رئيس الوزراء الفرنسي الجديد جاهدا إلى إعادة إطلاق هذا الحوار وقد أعلن عن اتخاذ عدة إجراءات لتسوية النزاع. وتتعاون فرنسا مع منظمة الأمم المتحدة، وقد استضافت مراقبين للانتخابات، ووافقت على إرسال بعثة لتقصي الحقائق من منتدى جزر المحيط الهادئ. وتعهدت باحترام حق سكان كاليدونيا الجديدة في تقرير المصير ودعم إجراء حوار شامل بشأن مستقبلهم.

ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

64 - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة كاليدونيا الجديدة في جلستيها الرابعة والعاشرة، المعقودتين على التوالي في 10 و 21 حزيران/يونيه 2024. وفي الجلسة الرابعة، أدلى ممثل فرنسا، وممثل فيجي (تكلم أيضا باسم بابوا غينيا الجديدة) ببيانين. وفي الجلسة نفسها، وبعد أن وافقت اللجنة الخاصة على طلبات عقد جلسات استماع، استمعت إلى ثمانية ملتمسين.

65 - وفي الجلسة العاشرة، اعتمدت اللجنة الخاصة، دون تصويت، مشروع القرار بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة (A/AC.109/2024/L.22)، الذي قدمه ممثل فيجي، الذي تكلم أيضا باسم بابوا غينيا الجديدة.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

66 - في الجلسة الثامنة، المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أدلى ببيان ممثل فيجي (تكلم أيضا باسم مجموعة رأس الحربة الميلانيزية وبصفته الوطنية). وفي الجلسة العاشرة المعقودة في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2024، اعتمدت اللجنة الرابعة، دون تصويت، مشروع القرار الثاني عشر بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة (انظر A/C.4/79/SR.8 و A/C.4/78/SR.9).

جيم - القرار الذي اتخذته الجمعية العامة

67 - في 4 كانون الأول/ديسمبر 2024، اتخذت الجمعية العامة، دون تصويت، القرار 107/97، استنادا إلى التقرير الذي أحالته إليها اللجنة الخاصة (A/79/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه لاحقا.

المرفق
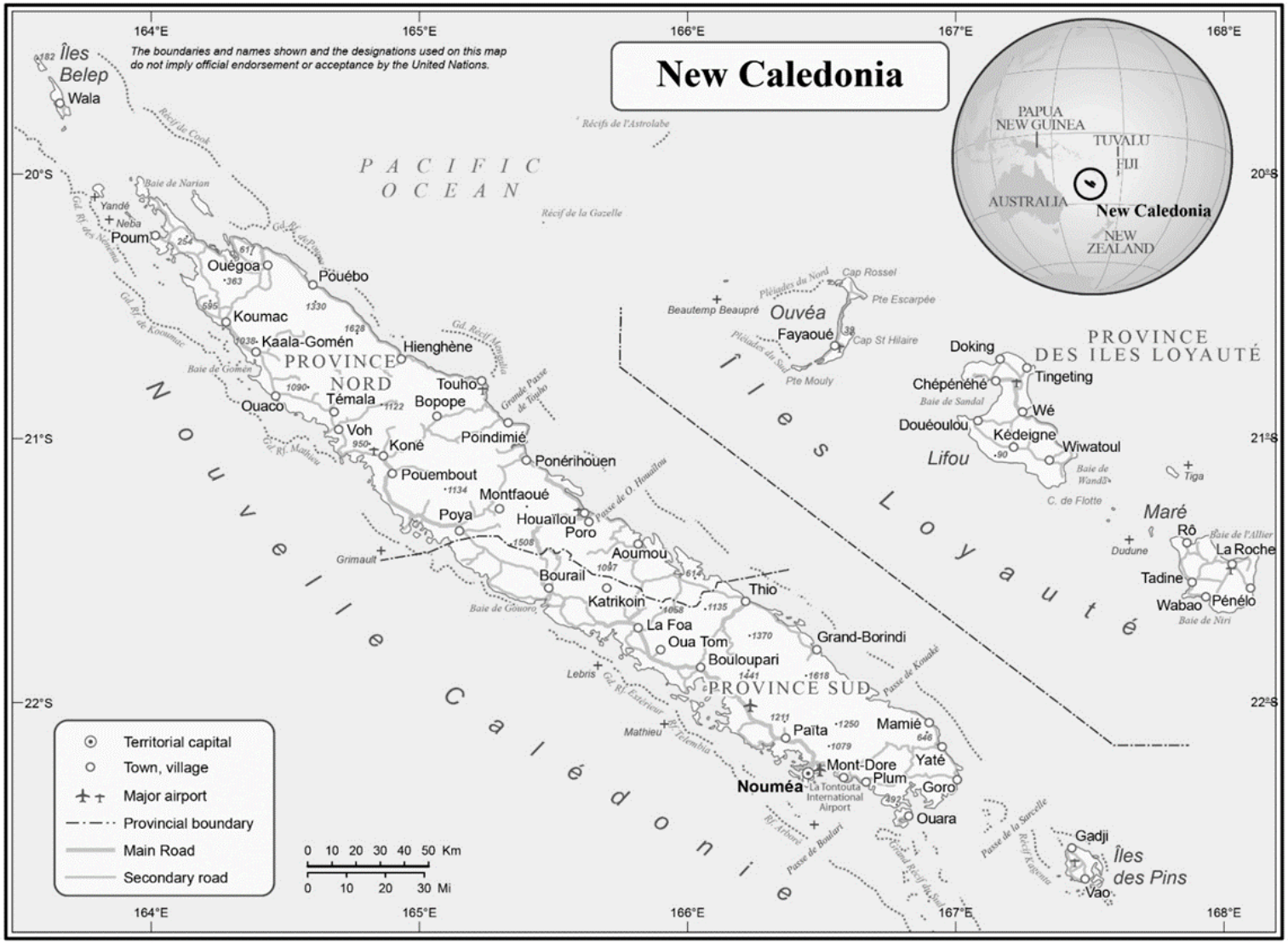
خريطة كاليدونيا الجديدة